شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مافيا التخطيط الاقتصادي

هذا التعبير هو للخبيرة الاقتصادية والمستشارة لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء د. سلام سميسم التي أقرّت في تصريح صحفي بأن الخطة الخمسية التي بدأ تنفيذها منذ سنتين «فاشلة»، موجهة الدعوة إلى الخبراء والأكاديميين العراقيين للمساهمة في القضاء على «مافيا التخطيط الاقتصادي»، المكوّنة من خمسة أشخاص، ومطالبة الجهات الرقابية بمحاسبتهم عن تبديد الأموال على خطط لم تنفذ (الحياة).

هذا الفشل أكدته أيضاً الأمم المتحدة التي صرح مدير برنامجها الإنمائي في العراق بيتر باتشيلور بأن "هناك إعادة صياغة للخطة الخمسية الوطنية التي أعدتها الحكومة العراقية في العام ٢٠١٠ لعدم وجود إحصائيات وأرقام لقاعدة البيانات"، مشيراً الى أن الحال بعد سنتين من دخول الخطة الخمسية حيز التنفيذ أسوأ مما كانت من قبل(شفق نيوز).

ويبدو ان الحكومة من طرفها لم تجد مناصاً من الاعتراف ضمنياً بفشلها على هذا الصعيد، فوكيل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي متى بول أعلن عن وضع خطة خمسية معدلة بديلة عن خطة ٢٠١٠ الفاشلة وان الخطة الجديدة يبدأ تطبيقها في العام المقبل.

ولا ندري إن كانت اللجنة الاقتصادية البرلمانية ستفي بوعدها بمحاسبة المسؤولين عن فشل الخطة أم لا، وهو وعد ورد على لسان عضو اللجنة نورة البجاري التي قالت ان لجنتها بصدد توجيه كتاب إلى المعنيين بالخطة الخمسية الأولى، لاستدعائهم ومحاسبتهم على نتائج بنودها، وأسباب عدم تنفيذ الكثير منها، ودواعي اقتصار التنفيذ على مجموعة صغيرة تعقد اجتماعاتها خارج العراق (ربما هي التي وصفتها المستشارة الحكومية بمافيا التخطيط الاقتصادي).

وذكّرت البجاري أن دول العالم تضع خططاً تنموية خمسية، وتعلن عن بنودها وتتابع تنفيذها بالتفصيل، بعكس العراق الذي احتفل بتاريخ انطلاق خطته ثم «اختفت أخبارها عن الساحة، ولا نعلم أسباب عدم الإفصاح عنها".

المستشارة د. سميسم تساءلت في تصريحها «هل يعقل أن يتوقف اقتصاد العراق على خمسة أشخاص، ولمصلحة من يعمل هؤلاء؟". سؤال وجيه للغاية، وثمة سؤال وجيه مثله ايضاً: هل يعقل ان يعهد أمر تنفيذ الخطة الخمسية المعدلة الى المجموعة او الجهة نفسها التي فشلت في وضع خطة خمسية سليمة وفي تنفيذ ما وضعت؟ أليست الحكومة عامة ووزارة التخطيط خاصة مسؤولة عن الفشل؟

الفشل التخطيطي ليس هو الفشل الوحيد لدولتنا. انه فشل عام شامل، ولذا صُنّفت دولتنا في العديد من التقارير الدولية في خانة الدول الفاشلة مثلها مثل الصومال وكوريا الشمالية وسواها.

كان لا بد أن تفشل الخطة الخمسية ليس فقط لأن من وضعها وتولّى مهمة تنفيذها خمسة أشخاص (مافيا التخطيط الاقتصادي بحسب تعبير المستشارة سميسم) وانما ايضاً لأنها وُضعت من دون المعطيات الأساسية التي ما كان بالإمكان توفيرها من دون إحصاء سكاني. آخر إحصاء سكاني عام أجري في العام ١٩٨٧، وهو احصاء سُجّلت عليه الكثير من الملاحظات لأنه كان مسيساً. وستفشل كل خطة خمسية توضع من دون إحصاء سكاني عام غير مسيس.

الحكومة سبق وان تعهدت بإجراء الإحصاء السكاني في العام ٢٠٠٧ ثم أجلته الى العام ٢٠٠٩ ثم الى ٢٠١١ ثم الى موعد مفتوح. وهذا يعني ترحيل وضع خطة خمسية غير فاشلة الى أجل مفتوح هو الآخر.

الاجتماع الخماسي الذي عقد في أربيل..(أرشيف)

الصدر : التشيع صار منفرداً في الساحة مما يعرضه لخطر العزلة السياسية

دخلت العملية السياسية في منعطف يصفه المتابعون للشأن السياسي بالخطير لاسيما بعد تسلم التحالف الوطني رسالة من قادة الاجتماع الخماسي الذي عقد في أربيل أواخر الشهر الماضي تتضمن ٩ نقاط او مطالب يتذيلها تهديد بسحب الثقة عن الحكومة في حال لم تطبق هذه النقاط على الواقع خلال ١٥ يوما ، لكن الرسالة كانت قد وضعت "التحالف الوطني" بمواجهة لتقييم سياسات حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ونتائجها وموقف الأطراف الشريكة في العملية السياسية منها.

□ بغداد/ احمد الكندي

في احدث رد على التوجهات السياسية لحكومة المالكي اتهم زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر امس رئيس الوزراء نوري المالكي بالطائفية وبالتحيز الى مذهبه على حساب المذاهب والقوميات الأخرى وذلك بعد يوم من الكشف على ما جاء في اتفاق الزعماء في أربيل.

وقال الصدر ان "العراق وبسبب التصرفات الحكومة الشخصية التفردية الدكتاتورية صار في أزمة سياسية صعبة خانقة ادت الى التصارعات السياسية التي لا حصيلة منها الا تضرر الشعب العراقي".

وفي رده في استفتاء وجه اليه من احد أتباعه بشأن زيارته الاخيرة الى كردستان ومدى اضعافها لمذهب التشيع ، قال الصدر ان "سياسة الحكومة اضعفت التشيع الذي صار لا يحظى بصداقة سنة العراق ولا كردهم".

وتابع ان "بعض أطراف السلطة والمستأثرين بها سعوا الى تشويه سمعتهم (السنة و الكرد) باعتبارهم إرهابيين أو سراق نفط فليس التسنن هو الارهاب ولا الكرد هم السراق فلا تخلو الطوائف شتى من الشوائب والمفسدين".

ولفت الى ان "التشيع صار منفرداً في الساحة العراقية مما يعرضه الى خطر العزلة السياسية او خطر التفرد الدكتاتوري الذي كان سبب بسقوط النظام السابق وابتعاد التسنن عن التشيع والعكس".

واشار زعيم التيار الصدري الى ان زيارته الى اربيل جاءت "لكي لا تشوه سمعة التشيع ولا ينفرد بالسلطة وان لا يبقى في الساحة عرضة للأخطار الداخلية والخارجية". وقال "لذا سعيت إلى تقوية العلاقات الشيعة السنة والشيعية الكردية".

وزاد "أن توقيعي على اتفاقية ذات نقاط تسع منطقية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ولا مع العقيدة الشيعية وانها جاءت من باب حب العراق وطوائفه".

وتابع "أوجه كلامي الى المالكي الذي جعل من حفظ التشيع هدفا له" ، وقال مخاطبا المالكي ان "حفظ التشيع لا يكون الا بحفظ العراق وحفظ العراق لا يكون الا بحفظ اطيافه لا بحفظ اشخاص حكومته".

واعلن التحالف الوطني رسميا تسلمه هذه الرسالة وعقد اجتماعا موسعا على اثرها برئاسة ابراهيم الجعفري وحضور رئيس الوزراء نوري المالكي. وقال رئيس كتلة الأحرار النيابية المنضوية في التحالف بهاء الاعرجي: ان التحالف الوطني تسلم رسالة من اجتماع اربيل الذي عقد نهاية الشهر الماضي بحضور زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ورئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي وتضمنت تسع نقاط تعلقت السبع الاولى منها بشأن بناء الدولة العراقية والملاحظات الموجودة وهي مذيلة بتواقيع المجتمعين في اربيل.

وأضاف ان "الرسالة سلمت الى رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري والذي عقد على اثرها اجتماعا برئاسته الخميس الماضي وهو اليوم نفسه الذي تسلم به الرسالة وبحضور رئيس الوزراء نوري المالكي وممثل عن كل كتلة سياسية منضوية في التحالف لمناقشة هذه الرسالة"، مشيرا الى ان "فقرات الرسالة كانت على وجه التحديد الالتزام خلال ١٥ يوماً بتنفيذ ما حملته او ستكون الاطراف السياسية مضطرة الى سحب الثقة عن الحكومة الحالية وايجاد بديل عنها على ان تكون حكومة شراكة وطنية. وتابع الاعرجي ان "الأمر الآخر – وهو أمر جيد – ان الصدر دعا الى ان يكون الاصلاح والتغيير عن طريق التحالف الوطني وان لا يتعداه وشدد بصورة كبيرة على الوفد الذي ترأسه القيادي في التيار الصدري مصطفى اليعقوبي بان تتم مناقشة هذه الورقة وما تضمنته من الإصلاحات عن طريق التحالف الوطني لكون ان المالكي هو ليس رئيس وزراء التحالف وانما مرشح التحالف لرئاسة الوزراء وبالتالي يجب ان نلتزم بهذا القرار وان ما يقره التحالف سيلتزم به المالكي أيضاً.

ووصف رئيس كتلة الأحرار اجتماع أربيل بـ"الايجابي لاتفاق اطراف عراقية تختلف من حيث الخلفية المكوناتية والطائفية وهو يمثل بداية لتحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية".

بعد احتدام الخلافات داخل التحالف الوطني

دولة القانون : تنفيذ اتفاقية أربيل في ١٥ يوماً مهمّة مستحيلة

□ بغداد/ المدى

بعد أسبوع واحد فقط من اجتماعات أربيل التشاورية جاء رد ائتلاف دولة القانون الرافض لمقررات هذه الاجتماعات ليكمل سلسلة الرفض التي ينتهجها. رسالة حملها مبعوث من السيد مقتدى الصدر واجتماع للتحالف لم يحضره ائتلاف دولة القانون أججت خلافات شديدة مع كتلة الاحرار و المجلس الاعلى وبطل هذه الخلافات كما في كل مرة هو ائتلاف دولة القانون.

النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي يقول في حديث مع المدى "ان ما جاء في اجتماع اربيل التشاوري خرج بمضمون لا نوافق عليه وهو تحديد ولاية رئيس الوزراء بولايتين" ، وعدّ البياتي ان الشعب له الحق في اختيار هذا الشخص او ذاك ، و وصف ما جاء في الاجتماع بانه فرض للوصايا ، و مخالف للدستور ، ودعا البياتي القوى السياسية الى التركيز على مصالح المواطنين والأخذ بنظر الاعتبار المشاريع الخدمية وترك هذه السجالات .

وعن المهلة المحددة من قبل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في عقد المؤتمر الوطني خلال اسبوعين قال البياتي انها مهلة قصيرة جدا على الرغم من استعداد المالكي للجلوس على طاولة الحوارات من اليوم والورقة التي تضمت ٨ نقاط التي استلمها رئيس التحالف هي موضع خلاف الآن كون انها تمثل رأي طرف وطرف اخر غائب ، معتبرا ان المالكي ليس ملزما بتطبيقها خلال ١٥ يوما وعد البياتي ورقة مقتدى الصدر بالمخالفة للتوافق الذي بنيت عليه حكومة الشراكة الوطنية ، مشيرا الى ان رئيس الحكومة لديه ورقة تضم ١٦ نقطة و"على الكتل والسيد مقتدى الصدر الالتزام بها" ،وبين البياتي أنه لا مانع من عقد المؤتمر ، موضحا ان التحالف بشكل عام جاهز للحوار وعلى الكتل ان تعتمد ورقة التحالف التي ضمت ٧٥ نقطة، فصّلت الخلافات فيها تفصيلا دقيقا ، ولا يوجد اي عذر لبقية الاطراف.

ومن جانبه أعلن النائب عن كتلة الاحرار علي التميمي ان كتلته تصر على تنفيذ توصيات اجتماع اربيل الخماسي.

وقال التميمي في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه اليوم ان " كتلة الأحرار تصر على تطبيق توصيات اجتماع اربيل الخماسية وتدعو الكتل السياسية الى إتباعها كمنهج للعمل السياسي عادا هذا الامر هو الأمثل للخروج من الأزمة الحالية .

وأضاف التميمي ان "التحالف الوطني سيبقى هو الكتلة الأكبر رغم الحديث عن وجود اختلاف وتباين في الرؤى في بعض المواقف ".

مصدر في التحالف الوطني كشف عن أسباب انسحاب ممثل المجلس الاعلى الإسلامي العراقي من اجتماع التحالف يوم الخميس الماضي والخلاف الذي دار بين ممثلي التيار الصدري وائتلاف دولة القانون .

وذكر المصدر لوكالة كل العراق ان " سبب انسحاب ممثل المجلس الأعلى همام حمودي من اجتماع التحالف الوطني الخميس الماضي يعود الى تفاجئه بحضور أكثر من ممثل لكل كتلة منضوية في التحالف كحضور خمسة ممثلين عن دولة القانون في حين كان الاتفاق ان يكون ممثلا واحدا فقط كما بلغ به مما عده حمودي نقضاً لما اتفق عليه سابقاً حول هذا الأمر وانسحب من الاجتماع ".

وأضاف " كما حصل خلاف بين ممثلي التيار الصدري في كتلة الاحرار النيابية التابعة له وبين ممثلي ائتلاف دولة القانون الذين طالبوا بان يخرج الاجتماع بدعم الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء نوري المالكي الأمر الذي رفضه ممثلو الاحرار وطالبوا بان يتبنى الاجتماع ويؤيد البرنامج الذي اعلنه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر حول الازمة السياسية الراهنة والمتكون من [١٨] نقطة ".

وأشار المصدر الى ان " المجتمعين لم يتوصلوا الى نتيجة لتعدد الآراء وان اجتماعات اخرى سيعقدها التحالف خلال الايام المقبلة لتوحيد الرؤى والمواقف ".

وكان التحالف الوطني قد عقد الخميس الماضي اجتماعا برئاسة ابراهيم الجعفري وأكد على وحدة موقفه وانفتاحه على جميع الرؤى المقدمة من بعض قادة المكونات السياسية ، مشيراً الى انه " لاحظ على تلك الرؤى عدم استيعابها لمشاكل أساسية تعيق عمل بناء الدولة وأنها تؤثر على العلاقة بين حكومتي بغداد وأربيل"، مشدداً على "أهمية عقد الاجتماع الوطني خلال أسبوع".

وكان اجتماع عقد بأربيل في اقليم كردستان في ٢٨ من نيسان الماضي ضم رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وزعيم القائمة العراقية أياد علاوي بحث الازمة السياسية الراهنة .

طاولة اربيل.. (أرشيف)

التحالف الكردستاني : تجاهل الاتفاقيات لن يقود إلى إنقاذ العملية السياسية

مؤيد طيب

□ بغداد/ المدى

قال التحالف الكردستاني ،السبت، إن الحكومة الاتحادية تستمد شرعيتها من الاتفاقات السياسية التي على اساسها تم تشكيلها، فيما حذر من أن تجاهل الاتفاقيات لن يقود الى انقاذ العملية السياسية.

وتمر العملية السياسية في العراق بمأزق منذ شهور عدة وتصدرت الخلافات محادثات القادة السياسيين أبرزهم مقتدى الصدر واياد علاوي ومسعود بارزاني وجلال طالباني لبحث مخرج للازمة.

وخرجت اجتماعات القادة بمقررات سلمت الى رئيس الحكومة نوري المالكي وأمهل على ضوئها ١٥ يوما لبدء تنفيذها.

وتضمنت الرسالة التي سلمت للمالكي التركيز على اهمية الاجتماع الوطني وضرورة الالتزام بمقرراته التي يخرج بها، والتشديد على الالتزام بالدستور الذي يحدد شكل الدولة وعلاقة السلطات الثلاث واستقلالية القضاء.

وقال المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد طيب لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "الحكومة الحالية هي حكومة اتحادية تستمد شرعيتها من الاتفاقات السياسية وفي مقدمتها اتفاقية اربيل ومبادئ التوازن والشراكة والتوافق".

وأوضح طيب أن "عدم الالتزام بالاتفاقات السياسية ومبادئ التوازن والشراكة والتوافق لن يقود الى انقاذ العملية السياسية الحالية من الأزمات".

وبين المتحدث باسم التحالف أن "المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني يجب أن يشهد حضور جميع الكتل الرئيسة الثلاث، وتغيب اي طرف نعتقد لن يحقق النجاح للمؤتمر الوطني".

ورفضت العراقية الحضور إلى اجتماع المؤتمر الوطني ما لم تلب مطالبها الخمسة التي تقدمت بها في وقت سابق.

وتقول العراقية انها تنتظر عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني المتواجد حاليا في كردستان لتقرر فيما بعد الحضور في المؤتمر الوطني من عدمه.

وتؤكد العراقية أن حضورها في المؤتمر الوطني لا يتعلق بجدول أعمال المؤتمر الوطني بل يتطلب تطمينات من طالباني بالتزام الأطراف الأخرى بما تم الاتفاق عليه سابقاً.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون